بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس النواب

السيد رئيس مجلس المستشارين

السيدات والسادة الوزراء

السيد المدير التنفيذي المساعد لبرنامج الأمم المتحدة للإسكان

السيد منسق منظومة الأمم المتحدة بالمغرب

السيد والي جهة الدار البيضاء

السيد رئيس الجهة

السيد رئيس الجماعة الحضرية

حضرات السيدات والسادة

يطيب لي أن أرحب بكافة الفعاليات من الهيآت المهنية والمنتخبة، ومن القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، ومن رجال الأعمال وأرباب المقاولات، وبكل الشخصيات الوطنية والدولية الحاضرة معنا والمشاركة في ملتقى التعمير والإسكان الذي ينظم تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، برحاب العاصمة الاقتصادية للمملكة.

هذا الملتقى الذي سيتيح لنا جميعا فضاءا مفتوحا لتبادل الأفكار والتجارب وتقوية روابط التعاون والتواصل، بما يخدم قضايا تدبير المجال وإنتاج العمران وإنعاش السكن الإجتماعي في بلادنا.

ومما لاشك فيه، أن جميع المشاركين سيجدون الفرصة متاحة ومواتية ليجعلوا من هذا الملتقى وقفة تأملية في مجال التعمير والإسكان لتقييم المخططات والبرامج المعتمدة وتدقيق أوجه السياسة المتبعة واستخلاص متطلبات المراحل المنتظرة، وذلك من خلال برنامج أعمال هذا الملتقى الموزع بين فضاء الدورة العاشرة للعرض الدولي للبناء، وفضاء المنتدى الأول للاستثمار في العقار، واللقاءات والندوات العلمية والتقنية الموضوعاتية المبرمجة طيلة الأسبوع الذي يبتدأ من هذا اليوم.

حضرات السيدات والسادة

إن تزامن هذا اللقاء مع احتفاء المنتظم الدولي باليوم العالمي للإسكان، يجعلني أغتنم هذا الحدث الدولي، للتأكيد على مدى الأهمية التي توليها الحكومة، طبقا للتوجيهات الملكية النيرة، للمخططات والبرامج التي تستهدف تأهيل المجالات الحضرية والقروية، وتقوية بنياتها الاقتصادية، والرفع من قدراتها الاستيعابية، إلى جانب معالجة بؤر الفقر والإقصاء المتمثلة خصوصا في أحياء الصفيح ومناطق السكن غير اللائق.

كما أود بهذه المناسبة، الإشادة بعلاقات التعاون القائم ما بين بلادنا ومنظومة الأمم المتحدة في العديد من المجالات التنموية. وإنه لمن

الطبيعي، أمام ما تقطعه بلادنا من خطوات وازنة، في جو من الانفتاح على المحيط الدولي والقاري والعربي، على مسار اللامركزية والديموقراطية المحلية، وفي مجال محاربة الفقر بمختلف تجلياته، أن تتعزز أواصر التعاون مع المنظمة الأممية، بإبرام اتفاقية جديدة تخدم مجالي الحكامة المحلية وسلامة حيازة السكن.

ويسعدني أن أعلن في هذا الصدد عن الانطلاق الفعلي للحملة الوطنية حول سلامة حيازة السكن، والهادفة إلى فتح جسور جديدة في مناهج سياسة القرب بخصوص تسهيل ولوج السكن الكريم للفآت الاجتماعية الفقيرة، ومعالجة أوضاع السكن غير اللائق القائمة، وتسوية الأوضاع العقارية والتجهيزية للعديد من المناطق الهامشية لتحقيق اندماجها العمراني والاجتماعي.

كما أعلن عن انطلاق حملة وطنية ثانية تتعلق بالحكامة المحلية، والتي تأتي في سياق إشراك القائمين على الشأن المحلي في تطوير التعامل مع قضايا التدبير الحضري والتنمية المحلية، لنجعل من بين أهدافها الرئيسية، الرفع من قدراتهم التدبيرية، وتعزيز التنسيق والتكامل بين تدخلات كافة الفاعلين المحليين، وفق تصور مندمج وموحد لأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية على المستوى المحلي.

ونظرا لأهمية مقاصد هاتين الحملتين الوطنيتين اللتان سيشملهما الإعلان الذي سيتم إمضاؤه عند إختتام هذه الجلسة، فإنني أدعو للانخراط فيهما

كافة الفعاليات الوطنية والجهوية والمحلية وهيآت المجتمع المدني، بكل ما يتطلبه هذا الانخراط من تعاون وتظافر الجهود.

حضرات السيدات والسادة

لقد أسس جلالة الملك محمد السادس نصره الله، غداة تربعه عرش أسلافه الميامين، قواعد ثورة جديدة يلتحم فيها العرش والشعب، لمواجهة كل مظاهر الانحراف، وتصحيح الإختلالات، بكل ما يقتضي ذلك من يقظة حقيقية وتعبئة صادقة لرفع تحديات التنمية بشتى مجالاتها، والتي من أولوياتها قطاع الإسكان والتعمير.

ولم يكتف جلالته بدق ناقوس الخطر المتمثل في الإختلالات الحضرية التي تجسدها مظاهر السكن غير اللائق، وإنما أرشد لوضع الحلول القادرة على إزالتها بقوة القانون وصرامته، بدءا بتحديد المسؤوليات وزجر الممارسات غير السليمة.

وأبى جلالته إلا أن تنطلق على أرض الواقع، جملة من المشاريع التي أشرف عليها بنفسه، شملت في فترة وجيزة، منذ بداية سنة 2003 إلى الآن، 78 برنامجا يهم إنجاز 280 ألف وحدة سكنية. ولقد كانت إشارات دالة على انطلاق حيوية جديدة في معركة القضاء على أحياء الصفيح وتوفير السكن الكريم للجميع.

إن هذه الثورة المعلنة لإزالة آثار السكن العشوائي بكل تجلياته يجب أن تتضاعف وتيرتها، سيما وقد بدت بشائر التغلب عليها تبدو في الأفق القريب. وأرى من الضروري أن نستحضر جميعا، بمناسبة هذا اللقاء، ما

تم القيام به لحد الآن على مستوى محاربة السكن غير اللائق وإنعاش السكن الإجتماعي وفي مجال التعمير، وما هو مبرمج لمواجهة المراحل المقبلة.

فلقد كان من اللازم، أن يتبنى البرنامج الحكومي كل الإجراءات والتدابير الضرورية لرفع هذا التحدي بكل ما يلزم من الحزم والفعالية، مما جعل الحصيلة الإيجابية تتمثل في حجم الأوراش التي تم فتحها في أفق مضاعفة إنتاج السكن الاجتماعي ببلادنا.

وأود هنا أن أسجل وبكل ارتياح، روح التعبئة والانخراط الواسع، لكافة الفرقاء والشركاء من القطاع الخاص والعام، لتحقيق هذه الوتيرة الجديدة لإنتاج السكن في بلادنا، حيث عرفت السنة الماضية انطلاق الأشغال بما يفوق 200 ألف وحدة سكنية يعود نصفها إلى القطاع الخاص.

كما عرفت السنة نفسها، مؤشرات أخرى إيجابية، تمثلت في ارتفاع حجم جاري القروض المخصصة للسكن، وفي ارتفاع مهم لمبيعات مادة الإسمنت، فضلا عن المنحى الذي أخذته نسب الفائدة نحو الانخفاض، الشيء الذي ساهم في الدينامية الجديدة للقطاع وتعزيز مكانته في الاقتصاد الوطني.

وتؤكد المؤشرات المتعلقة بالستة أشهر الأولى من السنة الحالية، استمرارية هذه الدينامية، خاصة على مستوى رقم المعاملات المتعلقة بقطاع البناء والأشغال العمومية، الذي عرف زيادة بلغت نسبتها أكثر من 30%، وارتفاع مبيعات الإسمنت بنسبة 4,5 في المائة مقارنة مع السنة الماضية

التي سجلت زيادة بنسبة 9 في المائة، واستمرار الوتيرة الجديدة لفتح أوراش السكن الاجتماعي، وهو ما يبعث على التفاؤل بتحقيق توقعات السنة الجارية.

ولقد واكبت هذه النتائج، الإصلاحات المعتمدة من أجل تأهيل العرض والطلب، والمتمثلة أساسا في تعبئة الشطر الأول من العقار العمومي، والزيادة في موارد الصندوق التضامني للسكن، وتبسيط مساطر التعمير والترخيص، ومساعدة الأسر من ذوي الدخل المحدود وغير القار على ولوج القروض للسكن من خلال صناديق الضمان المحدثة.

فبخصوص تعبئة العقار العمومي، الذي جعل منه البرنامج الحكومي محورا أساسيا، مسترسلا في الزمان والمكان، فتعزيزا للشطر الأول من الأراضي التي بلغت 3400 هكتار التي وضعت تحت تصرف المؤسسات العمومية في الإسكان من أجل تجهيزها لفائدة القطاع الخاص، فلقد تقرر تعبئة شطر جديد من الأراضي التابعة للدولة وللجموع تبلغ مساحتها قرابة 5000 هكتار إضافية.

ولقد اتخذ بشأن الشطر الأول من هذه الأراضي، كل الترتيبات اللازمة لفتح أوراش التجهيز بمدينتين جديدتين قبل متم السنة الحالية، الأولى بمنطقة سيدي يحيي زعير على مقربة من الرباط، والثانية بمنطقة حربيل بجوار مدينة مراكش، هذا علاوة على فتح مناطق جديدة للتعمير بضواحي عدد من المدن، قصد الزيادة في العرض من الأراضي المخصصة للسكن الاجتماعي، وتطوير أسلوب الشراكة مع القطاع الخاص.

وبهذا الصدد، أعلن لكم أننا قررنا مراجعة المسطرة المتبعة فيما يتعلق بأسلوب الشراكة وذلك من أجل إختصار مدة إنجاز البرامج، حيث أننا، بداية من السنة المقبلة، سنفتح المجال لتفويت العقار مباشرة إلى المنعشين العقاريين الخواص للقيام بتجهيزها وبناءها في نفس الوقت بناءا على دفتر للتحملات دقيق في الزمان والمكان.

أما عن إستعمالات الصندوق التضامني للسكن، الذي سجل خلال السنة الحالية زيادة هامة في موارده، من 400 مليون درهم سنة 2003 إلى مليار درهم خلال السنة الحالية، وذلك نتيجة مراجعة الرسم الخاص بالإسمنت، فقد تم وضع برمجة لها تمتد على خمس سنوات تمكن من مواجهة حاجيات دعم البرنامج الوطني "لمدن بدون صفيح" الذي يهم 230 ألف أسرة من بينها 130 ألف أسرة معنية بالبرمجة في طور الإنجاز، و 100 ألف أسرة سيتم برمجتها وفق منهجية التعاقد الجديدة على مستوى كل المدن المعنية التي عرضت على أنظار صاحب الجلالة أيده الله يوم 22 يوليوز الماضي.

كما تمكن هذه البرمجة من مواجهة حاجيات تمويل البرنامج الجديد الخاص بمعالجة أوضاع السكن في المناطق الجنوبية الذي يهم 40 ألف أسرة تعزيزا للمجهودات التي سبق بذلها في إطار برنامجي الوحدة والعودة.

ولقد حرصت الحكومة، عند إعداد مشروع قانون المالية للسنة المقبلة على أن يكون ذا توجه إرادي، رغم الإكراهات الحالية، وعلى أن يعكس في قطاع الإسكان والتعمير مواصلة الدعم الذي يشمل هذا القطاع سواء من حيث توفير الموارد المالية الضرورية للرفع من وتيرة إنجاز برامج محاربة السكن غير اللائق أو من حيث تحفيز القطاع الخاص لتكثيف

العرض من السكن الاجتماعي، هذا فضلا عن مواصلة الدعم المخصص لتعزيز التغطية الترابية بوثائق التعمير ومراجعة بعض الوثائق لملاءمتها مع مستجدات التطور العمراني ببعض المدن والأخذ بالمعطيات المتعلقة بأخطار الفيضانات والزلازل.

كما أننا إقترحنا في إطار هذا المشروع فتح استعمالات الصندوق التضامني للسكن، لتشمل دعم تدخلات جمعيات الأحياء النشيطة في معالجة أوضاع تجمعات السكن العشوائي، وكذا جمعيات السلفات الصغرى لتفعيل عملها على مستوى تحسين ظروف السكن في الوسط القروي والأنسجة القديمة على الخصوص.

وتفعيلا لصناديق الضمان المحدثة ولاسيما صندوق الضمان الخاص بذوي الدخل غير القار (FOGARIM) فإننا بصدد دراسة إمكانية استفادة الأسر المعنية من إرجاعات الفائدة الجارية بالنسبة لبرامج السكن الاجتماعي، المصادق عليها قبل متم دجنبر سنة 2003، الشيء الذي سيفتح فرصا جديدة لرواج قرابة 90 ألف وحدة سكنية.

حضرات السيدات والسادة

لا يفوتني كذلك أن أستعرض في هذا اللقاء، مناهج التقويم المالي والهيكلي، الذي عرفته المؤسسات العمومية في الإسكان، التي أضحت اليوم تضطلع بأدوار جديدة مكملة للقطاع الخاص، وذلك لأجل دعم نتائجها الإيجابية التي تندرج أساسا، في تحقيق النصيب الأكبر من برامج محاربة السكن غير اللائق، حيث استطاعت خلال السنة الفارطة، من فتح أوراش شملت أكثر

من 100 ألف وحدة سكنية، معظمها لإعادة الهيكلة أو إعادة الإسكان. وهي حاليا بصدد تحقيق نتائج مماثلة خلال السنة الجارية.

وبموازاة مع ذلك تم إتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل تصحيح الأوضاع المالية لهذه المؤسسات ورسملتها، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في الرفع من قدراتها للتدخل، ولمباشرة عملها بالفعالية المطلوبة علاوة على رد الإعتبار لها، وإسترجاعها لمصداقيتها إزاء الزبناء وكافة المتعاملين معها، والرفع من قوتها التفاوضية مع النظام البنكي الوطني والدولي.

كما تمت مباشرة المعالجة النهائية لوضعية مديونية هذه المؤسسات إزاء "القرض العقاري والسياحي"، حيث سيتم مع نهاية السنة الجارية أداء كل المتأخرات والتي تبلغ 800 مليون درهم.

أما عن مشروع إعادة هيكلة المؤسسات العمومية في الإسكان، فتجدر الإشارة أنه تم إحداث قطب العمران، الذي التأمت في حضيرته مجموع الأرصدة العقارية والمالية والخبرات والقدرات البشرية والتقنية، التي كانت منتسبة إلى الوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق، والشركة الوطنية للتجهيز والبناء، وشركة التشارك، وذلك كمرحلة أولى، ستتبعها قريبا، عملية تحويل المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء إلى شركات فرعية، وتعزيزها بإحداث شركتين جديدتين، الأولى تهم الأقاليم الجنوبية والثانية جهة طنجة تطوان.

وبالمناسبة أدعو مجموعة التهيئة العمران، وكافة المؤسسات العمومية في الإسكان ليحرصوا عند إعداد برنامج عملهم لسنة 2005 على أن يكون مطابقا للتوجيهات الحكومية المتعلقة بتسريع وتيرة تجهيز الأراضي العمومية التي أسندت لهم، والانفتاح على القطاع الخاص لتفعيل أسلوب الشراكة والرفع من مردوديته، والقيام ببرامج خاصة للسكن الاجتماعي المنخفض التكلفة، وكذلك ببرنامج ذا بعد وطني يخص مناطق التهيئة التدريجية في نسق جديد يضمن الجودة ويحقق الاندماج العمراني. والغاية أن يساهم البرنامج الجديد للتهيئة التدريجية في تعزيز السوق العقاري المنظم وتوفير منتوج يتميز بالكلفة المنخفضة، واختصار الوقت في الإنجاز، لمواجهة الحاجيات على أوسع نطاق.

وموازاة مع ذلك فالمؤسسات العمومية في الإسكان مطالبة بإعداد برنامج خاص بالوسط القروي يشمل المراكز القابلة للتطور يتضمن إنجاز مناطق للتهيئة التدريجية ومركبات للخدمات العمومية.

والأمل بالنسبة للقطاع الخاص أن يضاعف نشاطه في إنتاج السكن الاجتماعي خلال سنة 2005 وأن يقبل على تعزيز الاستثمارات في هذا المجال بإقدام وحزم، وأن تساهم الجمعيات المهنية بدورها في الارتقاء بمستوى المهنية والسهر على توفير شروط الجودة والسلامة وحسن تدبير المشاريع العمرانية.

والمؤمل كذلك أن تتبلور حصيلة كل هذه المبادرات في تزايد حيوية فتح أوراش السكن عبر مجموع التراب الوطني خلال سنة 2005 التي نتوق بحول الله أن تبلغ مستوى 300 ألف وحدة.

حضرات السيدات والسادة

لقد شملت الإجراءات الإصلاحية أيضا، قطاع التعمير والهندسة المعمارية اعتبارا لمكانته المتميزة كقطاع أفقي يتولى على المستوى المحلي والجهوي مسؤولية التخطيط والتأطير المجالي، لكافة الأنشطة المتصلة بالحياة اليومية للمواطنين.

وتعزيزا لهذه المسؤولية، فلقد حرصنا على إعادة توجيه نشاط الوكالة الحضرية لتشكل أداة للتنمية العمرانية ولتأهيل المدن والمجالات الخاضعة لنفوذها، وقد شرعت فعلا في الاضطلاع بأدوارها الجديدة من خلال إعداد "مشروع حضري" للمدن أقطاب التنمية، يحدد البرامج ذات البعد الهيكلي، وأسبقيات الإستثمار المجالي العمومي في إطار تصور يحظى بتوافق وإنخراط كل الفاعلين المحليين.

ولقد تم إعداد دفعة أولى من المشاريع الحضرية تهم مدن الرباط وسلا ومكناس والقنيطرة، وتطوان وطنجة، ووجدة وتازة، وسطات وبني ملال والعيون. ويتواصل العمل بهذه المنهجية لإعداد مشاريع مماثلة لباقي المدن المغربية.

وعلى مستوى تبسيط مساطر التعمير والترخيص، فإننا سجلنا وبكل ارتياح ما أفرزت عنه مسطرة الاستثناء لفائدة المشاريع ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، في العديد من المناطق والجهات، في سياق تحقيق الملائمة الضرورية بين مقتضيات التعمير والمشاريع الاستثمارية المنتجة

للشغل. ولقد بلغ حجم الاستثمار المستفيد من هذه المسطرة 12,65 مليار درهم إلى متم النصف الأول من السنة الحالية.

كما أن فتح العمل بالشباك الوحيد أظهر نجاعته في الإسراع بمسطرة الترخيص في أقل من أسبوع في 13 إقليما مما يحفز على تعميمه على نطاق أوسع بمجموع التراب الوطني، وسنحرص على رفع العقبات التي مازالت تعترض الاستثمار العقاري في بعض المدن الأخرى.

وفي سياق استكمال التغطية الترابية بالوكالات الحضرية، فقد تم إحداث 6 وكالات حضرية جديدة، بالحسيمة والناظور، والداخلة، وكلميم، والرشيدية، وورزازات، كما تم تحويل المندوبيات الإقليمية للوزارة لملحقات تابعة للوكالات الحضرية، تتمتع بكل الصلاحيات الضرورية لبلورة سياسة القرب التي تنهجها الحكومة.

وحتى تتمكن هذه الوكالات من تطوير نشاطها وتوسيع خدماتها لفائدة الجماعات المحلية والإرتقاء بأدائها لفائدة المنعشين العقاريين، فإنه تقرر تفعيل القانون المحدث لها بإقرار الأداء عن الخدمات المقدمة من طرف الوكالات الحضرية. فعلى مكونات هذه الوكالات أن يباشروا العمل بمبدأ آداء الخدمات ابتداءا من السنة المقبلة مع مراعاة المعطيات والخصائص الجهوية والمحلية.

وأغتنم هذه المناسبة لأشيد بالوكالات الحضرية التي بادرت بتقديم المساعدة الهندسية والتقنية المجانية لساكنة الوسط القروي بتعاون مع الهيئة الوطنية والمجالس الجهوية للمهندسين المعماريين وأهيب بأن تلتحق بها في

هذا العمل، وفي أقرب الآجال، باقي الوكالات التي لازالت متأخرة في هذا الصدد.

كما أدعو كافة الوكالات الحضرية للانخراط بسرعة في مهامها الجديدة لتكون وكالات لتنظيم المجال وإستشراف التطور العمراني في خدمة الجماعات المحلية. وأن تضطلع بمهام الإرشاد والمصاحبة لتسهيل كل أنواع الاستثمار العقاري القانوني للقطاع الخاص.

وقصد تعزيز التكوين في مجال الهندسة المعمارية للاستجابة لحاجيات التأطير الهندسي والتقني فسيتم تدشين أول مدرسة للهندسة المعمارية بهذه المدينة بشراكة بين قطاعات الإسكان والتعمير والتعليم العالي والقطاع الخاص. على أن تعرف المراحل المقبلة بحول الله إحداث مدرستين جديدتين بكل من مكناس ووجدة مما سيرفع عدد المتخرجين من 60 حاليا إلى 240 في السنة.

حضرات السيدات والسادة

علاوة على التدابير السالفة الذكر امتد العمل الحكومي ليشمل الجوانب القانونية ذات الصلة بقطاع الإسكان والتعمير حيث يسجل في هذا المجال صدور المراسيم التطبيقية المتعلقة بالملكية المشتركة وبيع الوحدات السكنية في طور الإنجاز، وصدور القانون المتعلق بالإيجار المفضي لتملك العقار. وتتواصل الجهود من أجل التوافق والإسراع، باستصدار المرسوم المتعلق بمراجعة مقاييس ومواصفات السكن الاجتماعي، الذي يعول عليه في التحكم أكثر في تخفيض عناصر الكلفة.

أما بخصوص الإجراءات القانونية الواجب اتخاذها للحد من الميوعة التي يعرفها ميدان التعمير والإسكان، وزجر المخالفات بالحزم المطلوب وتأمين سلامة البناء بالوسطين الحضري والقروي، فإن الحكومة أعدت مشروع قانون جديد لهذا الغرض هو الآن محط المناقشة بالبرلمان.

تلكم حضرات السيدات والسادة أهم المحطات والمنجزات التي سهرنا على بلورتها في هذا القطاع المشمول بتوجيهات ملكية واضحة وبرنامج حكومي نشتغل في سياقه.

ولنا موعد مع المهنيين وكافة الفعاليات المشاركة من أجل التطرق لكل التفاصيل والإجابة عن تساؤلاتهم خلال الجلسة المبرمجة بعد زوال هذا اليوم على الساعة الثالثة والنصف في نفس هذه القاعة، والتي سننظمها على شكل حوار مفتوح مع مسئولي الإسكان والتعمير على المستوى الوطني والجهوي.

إن ملتقى التعمير والإسكان يشكل محطة إستراتيجية من أجل إستشراف وتدقيق المراحل المقبلة عبر تعميق النقاش والحوار والإنصات لبعضنا البعض. وإعتبارا لأهمية هذه المحطة فإن الحكومة تنتظر ما ستسفر عنه أعمالنا من نتائج وإقتراحات عملية.

وفي ختام كلمتي يشرفني أن أقدم لكم أهم المحطات في برنامج ملتقى التعمير والإسكان.

فبعد اللقاء المفتوح لهذه العشية، سينطلق غدا الثلاثاء وعلى مدى آيام الملتقى، المنتدى الأول للأعمال في المجال العقاري لعرض فرص

الإستثمار بكافة جهات المملكة وبالخصوص فرص الشراكة التي يتيحها العقار العمومي. ويشمل هذا المنتدى جلسات عملية بين المستثمرين ومسؤولي المصالح المعنية لتقديم الخدمات وبلورة مشاريع إستثمارية.

أما يوم الأربعاء فيتميز بإفتتاح الدورة العاشرة للمعرض الدولي للبناء، التي سجلت هذه السنة مشاركة أكثر من 200 عارض منهم 24 شركة أجنبية والتي ستتيح للمشاركين التعرف على ما إستجد من منتوجات وتقنيات وأساليب في البناء.

وموازاة مع هذه الدورة تنطلق في نفس اليوم المناظرة الدولية حول الزلازل وتدبير الكوارث الطبيعية من تنظيم المدرسة الحسنية للأشغال العمومية بتعاون مع مدرسة بوليتكنيك-مونريال.

أما بشأن باقي الندوات واللقاءات الموضوعاتية فأبرز محطاتها تتمثل في:

- ندوة الحملتين الوطنيتين حول سلامة حيازة السكن والحكامة المحلية؛
- الندوة الخاصة بالمنهجية الجديدة في محاربة أحياء الصفيح بإعتماد عقدة المدينة؛
- ندوة المشروع الحضري كتصور مندمج لتطور المدن أقطاب التنمية؛
- ندوة تمويل السكن الإجتماعي بشراكة مع المجموعة المهنية للأبناك؛
- الندوة الخاصة بالمهنيين وتكامل أدوارهم في صياغة وإنجاز مشاريع السكن الإجتماعي؛

وتختص الدار البيضاء في فضاء هذا الملتقى بتنظيم لقاءات وندوات تتمحور حول "مخطط النقل الحضري" و"مخطط تدبير النفايات" و"إستشراف مستقبل الدار البيضاء".

وتصاحب هذه العروض والندوات جملة من الورشات التنشيطية تشمل أعمال وإبتكارات طلبة المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية، ولوحات حول الثرات العمراني، وتحسيس الأطفال بمخاطر حوادث السير، وغيرها من الورشات التنشيطية.

وتتميز عشية يوم السبت بتقديم خلاصات ونتائج وإقتراحات هذا الملتقى.

وللمزيد من التفاصيل عن هذه الندوات والأنشطة؛ مواعيدها وأماكن تنظيمها والمشرفين عليها فهي مدرجة في الجريدة الخاصة بهذا الملتقى التي ستوزع عليكم بعد قليل.

<u>حضرات السيدات والسادة</u>

أجدد الترحاب بكافة المشاركين وأتوجه بالتحية والشكر إلى كل من ساهموا في إعداد وتنظيم هذا الملتقى وأخص بالذكر منهم السيد والي جهة الدار البيضاء والسادة العمال والسيد رئيس الجماعة الحضرية والسادة رؤساء الجمعيات المهنية ومكونات الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير.

وفقنا الله جميعا لخدمة وطننا على الوجه الأكمل تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله